

حقوق الإنسان في العصور الوسطى والحديثة.

حقوق الإنسان في العصور الوسطى.

شهدت العصور الوسطى أحداث وأفكار أسهمت في دعم مسيرة حقوق الإنسان في تاريخ البشرية. ويعتبر ميثاق العهد الأعظم والمعروف بـ ((الماغناكارتا)) الذي صدر عام 1215 من أهم الوثائق التي صدرت في الغرب عن حقوق الإنسان. حيث فرضت هذه الوثيقة الدستورية على ملك إنكلترا جون في القرن الثالث عشر وقيدت سلطته واجبروه على توقيعها واحتوت على 63 مادة كان موضوعها الأساس هو ضمان حقوق الإقطاع في وجه الملك.

كما كرست حريات الكنيسة وحقوق المدن ضد تعسف الملك وحقوق النساء والأرامل والسيطرة على الضرائب من قبل مجلس العموم (النبلاء).

وتشير وثيقة الماغناكارتا إلى:

المادة رقم (1): أن كنيسة إنكلترا ستكون حرة وتتمتع بكل حقوقها دون أي انتقاص.

المادة رقم (12): لا يمكن للملك أن يجمع الأموال دون

موافقة المجلس العام.

المادة رقم (39): لا يمكن إيقاف أو سجن أي إنسان أو انتزاع ملكيته أو اعتباره خارج القانون أو نفيه دون حكماً قضائي وفقاً لقانون البلاد.

المادة رقم (42): السماح بحرية السفر والتنقل حيث نصت على أنه يسمح لكل شخص الخروج من المملكة والعودة إليها بحرية وأمان ماعدا فترات الحرب.

ولقد أعتبر بعض الباحثين أن العهد الكبير هو أول أساس للتمثيل النيابي ونظام المحلفين، وأنه أول القوانين العامة في الدستور الإنكليزي، وهو أول إحتجاج في تأريخ بريطانيا ضد الحكم الفاسد. وأنه حجر الزاوية في بناء الحرية. وعدت بأنها رمز للنفوق الدستوري على الملك وأحدى وثائق حقوق الإنسان التي صدرت في الغرب في العصور الوسطى.

إعلان الاستقلال الأمريكي عام 1776

ما يعرف اليوم بالولايات المتحدة الأمريكية كانت مستعمرة إنكليزية، فقد كان للإمبراطورية البريطانية ثلاثة عشر مستعمرة في النصف الجنوبي من أمريكا الشمالية، وفي شهر نيسان عام 1775 قامت تلك المستعمرات بحرب استقلال كتب لها فيها النجاح. وفي تموز 1776 صدر إعلان استقلال تلك الولايات

عن التاج البريطاني، وكان مما جاء في مقدمة هذا الإعلان
"..... أن جميع الناس خلقوا متساويين، وقد وهبهم الله حقوقاً
معينة لا تنتزع منهم، ومن هذه الحقوق حقهم في الحياة والحرية
والسعي لبلوغ السعادة. والحكومات إنما تنشأ بين الناس لتحقيق
هذه الحقوق".

وفي عام 1787 عندما توحدت الولايات المستقلة، وعرفت
باسم الولايات المتحدة الأمريكية إتخذت لها دستوراً جديداً، تم
بموجبه إنتخاب أول مجلس للكونكرس الأمريكي عام 1789.

وفي أول اجتماع للمجلس المنتخب اقترحت بعض الولايات
المتحدة الأمريكية إضافة لائحة حقوق في الدستور الجديد، وتمت
الموافقة على هذا الاقتراح من قبل المجلس بشكل تعديل للدستور
وهذا التعديل يُعد بمثابة إعلان للحقوق سمي فيما بعد بشريعة
الحقوق الأمريكية وأبرز ما جاء في هذا التعديل:

❖ لا يجوز للكونكرس سن أي قانون أو أقرار تشريع يمنع
حرية العبادة، أو يهدد حرية القول والكتابة.

❖ عدم أنتهاك حرمة الشعب وأن يكون مأموناً في أشخاصه
وبيوته من كل تفتيش أو اعتقال غير مشروع، إلا إذا كان هناك
سبب معقول.

❖ لا يسجن أحد في جريمة كبيرة إلا بمشهد من المحلفين الكبار.

فرنسا وإعلان حقوق الإنسان والمواطن

في فرنسا كانت هناك حركة التنوير والتي شعت خارج حدود تلك البلاد ودعم فرنسا لحرب إستقلال الولايات المتحدة. إلى جانب السخط الشعبي ضد الملكية المستبدة على يد لويس السادس عشر وتفاقم الأزمة المالية واعتقاد الثوار بامتلاء سجن الباستيل بالمفكرين والكتاب. كل هذه العوامل مهدت لإندلاع الثورة الفرنسية 1789.

إعلان حقوق الإنسان والمواطن في 26 آب 1789.

بعد إقراره من قبل ممثلي الشعب الفرنسي في الجمعية الوطنية.

وتتميز إعلان حقوق الإنسان والمواطن في فرنسا بالوضوح وبأزدواجية سماته البرجوازية من جهة والعالمية من جهة أخرى. وهو إعلان مبادئ يصلح في كل مكان وفي كل وقت على خلاف الوثائق السابقة كالماغناكارتا وإعلان الاستقلال الأمريكي.

ونجح في بث أفكار واضعيه من رجال الثورة الفرنسية وهذا ما يفسر نجاحه وسمعته العالمية.

أما في مضمونه فإنه عكس إهتمامات الطبقة الصاعدة أثر الثورة الفرنسية وهي الطبقة التي تضم المثقفين والتجار والصناعيين.

ويحوي إعلان حقوق الإنسان والمواطن على سبع عشرة مادة تصدرها ديباجه تتضمن مبررات إصدار هذا الإعلان. وتشير الديباجة إلى:- أن الجهل بحقوق الإنسان أو نسيانها هي الأسباب الوحيدة للبلايا العامة وفساد والحكومات.

المادة الأولى: تشير إلى أن " يولد الناس أحرار ومتساوين في الحقوق ويبقون كذلك" وهي المادة الأكثر شهرة.

المادة الرابعة: حددت التعريف الدقيق للحرية " أن إحترام الحرية هو القدرة على القيام بكل ما لا يلحق ضرراً بالغير".

المادة السادسة: حددت معنى القانون: أن القانون هو التعبير عن الإرادة العامة ويجب أن يكون القانون واحد بالنسبة للجميع.

المادة السابعة: نصت على عدم اتهام أي إنسان أو القبض عليه إلا في الحالات المحددة بالقانون.

المادة الثامنة: تكرر مبدأ أساسياً من الديمقراطية وهو عدم رجعية القوانين أي لا يمكن معاقبة شخص إلا وفق أحكام قانون صادر في وقت سابق على وقوع الجريمة.

المادة التاسعة: وضعت مبدأ أساسياً من مبادئ حقوق الإنسان وهو أن كل إنسان مفترض أنه بريء حتى تثبت أدانته.

المادة العاشرة والحادية عشر: كُرس حول حرية الرأي والفكر واعتبرت في أعلى حقوق الإنسان.

المادة الثالثة عشر: جعل الضريبة " التي كانت أحد أسباب قيام الثورة الفرنسية " يجب فرضها على جميع المواطنين بالتساوي.

المادة الخامسة عشرة والسادسة عشر: مكرسة لحق المجتمع في محاسبة كل موظف عام عن أدارته وللفصل بين السلطات كضمان للحقوق المكفولة.

المادة الأخيرة: أعتبرت حق الملكية للمواطن الفرنسي حقاً مصوناً ومقدساً، في حين كانت هذه المادة في صدارة إعلان الاستقلال الأمريكي.

وبالرغم من أن فرنسا أصدرت عام 1793 إعلاناً آخر لحقوق الإنسان والمواطن أكدت فيه مبادئ الجمهورية الثلاث: الحرية، المساواة، الإخاء... وكذلك صدور إعلان الحقوق والواجبات 1795. لكن إعلان حقوق الإنسان والمواطن عام 1789 ظل متميزاً عن ما صدر بعده وتمسكت به الدساتير الفرنسية الجمهورية اللاحقة.